

بلاغ للنائب العام يتهم شركات الاتصالات بالاشتراك في قتل المتظاهرين



الأحد 27 فبراير 2011 12:02 م

27/02/2011

تقدمت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بلاغ للنائب العام فى مصر المستشار عبد المجيد محمود لمطالبته بفتح تحقيق مع كلا من وزير الاتصالات , ورئيس الجهاز القومي للاتصالات ورؤساء مجالس إدارات شركات موبينيل, واتصالات, وفودافون لخدمات الاتصالات, ورؤساء مجالس إدارات شركتي لينك دوت نت وتي إي داتا لخدمات الإنترنت عن المسؤولية الجنائية المتعلقة بمشاركتهم في الإضرار بالمتظاهرين وقتلهم عن طريق قيامهم بقطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن المواطنين المصريين بشكل تعسفي.

وكان المتظاهرين في محيط ميدان التحرير وبينهم فريق عمل الشبكة قد تفاجئوا في مساء يوم 25 يناير 2010 بانقطاع خدمات الاتصالات عن محيط ميدان التحرير في واقعة مريبة ومتعمدة من قبل شركات الاتصالات وهو ما أدى إلي الإضرار بهم معنوياً ومادياً وأصاب زويهم بالذعر بسبب عدم تمكنهم من الاطمئنان عليهم . وأستمر هذا الانقطاع لـ 3 أيام متتالية وهو ما عرض المتظاهرين للخطر الشديد وأدى لعدم تمكن المصابين الذين تعرضوا للإصابات من الاتصال بالإسعاف وهو نتج عنه مقتل العديد منهم بسبب التأخر في وصولهم للمستشفيات.

أما شركتي الإنترنت لينك وتي إي داتا فقد أضروا بالمواطنين ومستخدمي الإنترنت في مصر ومن بينهم الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وفريق عملها وإعاقة قيامهم بعملهم الذي يعتمد بشكل كبير علي الإنترنت وذلك بسبب قيام تلك الشركات بقطع خدمات الإنترنت لمدة تجاوزت الخمس أيام وذلك منذ يوم 28 يناير وحتى يوم 2 فبراير 2011 لتشكل بذلك اعتداء غير مقبول علي حقوق مستخدمي الإنترنت بسبب مخالفة بنود التعاقد بينهم بشكل تعسفي يجب محاكمتهم عليه.

ومن الأمثلة القاسية جداً علي مشاركة تلك الشركات في قتل المواطنين هي حالة الشهيد/ أحمد عبد الرحيم السيد أحمد والذي يبلغ من العمر 18 سنة والذي أصابته آلة الداخلية الإجرامية التي استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين بطلق ناري في صدره أثناء مشاركته في المظاهرات السلمية وحاول أصدقاء احمد الاتصال بالإسعاف للإسراع في علاجه وإنقاذه من الموت إلا أن انقطاع خدمات الاتصالات حرمت احمد من حقه في العلاج فحاول أصدقاءه حمله والذهاب به إلي أقرب مستشفى وصلوا للمستشفى فعلاً لكن بعد ما يزيد عن ساعة ونصف كان المصاب فيهم ينزف بشكل مستمر وهو ما أدى إلي وفاته.

وقالت الشبكة العربية "إن إجرام شركات الاتصالات والإنترنت أثناء ثورة 25 يناير لم يتوقف عند انتهاك حق المواطنين المصريين في الاتصال وحقهم في حرية التعبير والاستجابة لمجرمي الحكومة التي تم إسقاطها عن طريق الإخلال بنود التعاقد مع المواطنين وإنما امتد إجرام تلك الشركات لحد مشاركتهم في حصار المتظاهرين السلميين وحرمانهم من العلاج والاتصال بالإسعاف وذلك بشكل متعمد وهو ما يحملهم مسؤولية جنائية علي النائب العام فتح تحقيق عاجل فيها حتى لا يتمكن أحد من الإفلات من العقاب".

وأضافت الشبكة العربية "مضى وقت الحديث عن جهات هلامية , لابد أن نعرف اسم الشخص الذي أصدر قرار قطع الخدمة -تحديداً- وهل كان هذا القرار مكتوب , وقانوني أم لا؟ قد يوضح وجود قرار مكتوب حجم مسؤولية هذه الشركات عن المشاركة في جريمة حصار المتظاهرين وقتلهم , لكن تبقى مشاركتهم في هذا الحصار , مشاركة في جريمة لابد من عقابهم عليها".

المصدر: الشبكة العربية لحقوق الإنسان